

الخرافي يهنئ نظيره في جمهورية أوروغواي بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقيته تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية الأوروغواي جورج أوريكو ورئيس مجلس الشيوخ دانييلو استوري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.



جاسم الخرافي

خلال ندوة نظمت بديوان الهاجري في المنقف ناشطون: نرفض النزول إلى الشارع.. والمعارضة أرجعت الكويت إلى الوراء



زيد بن غيايم



محمد الهاجري متحدثا

أكد الناشط السياسي محمد خالد الهاجري أن هناك أطراف عديدة في البلاد لا تريد الخير للكويت ولا لأهلها، فهي تسعى لمصالحها الشخصية، موضعا أن الكويت للشعب الكويتي بجميع طوائفه، وهذه المعارضة ستسطق في الانتخابات المقبلة أو التي تليها.

وقال الهاجري في ندوة أقامها في ديوانه بمنطقة المنقف حضرها عدد من الناشطين السياسيين وعدد من أبناء المنطقة أن البعض لا يريد خيرا للكويت، ويسعى لمصلحته، والبعض الآخر لديه أجندة داخلية وخارجية واضحة للتعدي على الأسرة، وللأسف هناك بعض من أفراد الأسرة يخضع لهم ولا يقف في وجه مآزيمهم الشخصية.

وتابع أن اجتماعنا لم يكن إلا لأمر جليل وقضية مهمة تخص دولة بأكملها، وستقول ما تملبه علينا ضماننا تجاه هذا البلد الذي يعني من وضع سيء أرجع الكويت سنوات في الخلف، متمنيا من المشاركين وضع النقاط على الحروف ولا يجاملوا احدا صغيرا أو كبيرا على حساب الكويت.

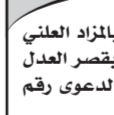
وأعرب الهاجري عن أسفه لقيام ما يسمى بالمعارضة بالسعي لمصالحها الخاصة وترك مصالح البلاد والعباد، وتناسي أن الكويت اعطيتهم الكثير ولكنهم لم يعطوها الا القليل، موضعا أن هناك الكثير مما يعصف بهذا البلد وعلى جابر المبارك الا يخضع للمعارضة.

وأشار إلى أن المعارضة طلبت الفزعة من شباب الكويت الذين كان من الواجب أن تطلب فزعتهم من أجل مصلحة البلاد، ولكنها جبرت بعض الشباب لمصالحها الخاصة التي انتكفت امام الله وامام الشعب الكويتي، وهامم شباب اليوم يجتمعون من اجل الكويت، وهم الذين سيقومون بإفشار تجمع المعارضة في الـ 27 من الشهر الجاري، لأنهم شباب صادقون مع الله ووطنهم وأميرهم.

وأكد وقوفه ضد كل من ينزل إلى الشارع للتعدي على صلاحيات القيادة السياسية وتحويل هذا البلد إلى لبنان ثانية لصالح اجندات خبيثة.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني



تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/١٣ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١١/٣٠١٣/بيع/٢.

المرفوعة من: ١ - أمل صفوت أبو نوير نور. ٢ - مطر سعود باجي العتري. ضد: تركية يركي باجي العتري.

أولاً: أوصاف العقار:

- يقع العقار بمنطقة القرنين قفلة ٥ قسمة ٥٧ شارع ٦ منزل ٥٧ ويمثل الوثيقة رقم ٩٨/١٠٤٨/٢٠١٠ ومساخته ٢٠٠٠.

- العقار منظم حكومي على شارعين بطن وظهر ومكون من دورين أرضي وأول ومكسي بالبحري الدور الأول به صالة ١ وغرف ٤ حمام ٢ مطبخ خارجي.

- السلح به مطبخ مستخدم.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره ١٥٠٠٠٠ دك (مائة وخمسون ألف دينار كويتي).

ثانياً: على كل من يشارك في المزاد أن يقدم للمحكمة خمس الثمن الأساسي على الأقل للعقار الذي يرغب في شراؤه وذلك بموجب شيك مسدود من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان أو نقداً لصالح وزارة العدل إدارة التنفيذ.

ثالثاً: يتحمل الراسي عليه المزاد مصاريف الدعوى وإجراءات البيع ومقداره ٢٠٠٠ دك (مئتان دينار كويتي) وكذلك أتعاب الخيرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

رابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد رسوم نقل وتسجيل الملكية.

خامساً: على الراسي عليه المزاد أن يودع كامل الثمن وملحقاته البنينة في البنوك السابقة أو خمسة على الأقل في ذات جلسة البيع ولا أعيد الزيادة على نمته. وإذا أجل البيع لاستيفائه، بقية الثمن تقدم مشتر بعمله، جديد يزيد بمقدار المظهر عن العطاء الذي اعتد لم يسد صاحبه فقيهه بالكامل وقرن العطاء الجديد بإيداع كامل الثمن في المحكمة تسديد فتح باب المزاد في الجلسة التي حدثت لاستيفائه، بقية ثمن العقار. وفي هذه الحالة لا يقبل أي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل الثمن وملحقاته... أما إذا لم يقدم أحد بمثل هذا العطاء ولم يودع من سبق اعتماد عطاؤه بقية الثمن فإن المحكمة ستعبد المزاد على نمته على الفور متخذة عطاؤه اعتماداً أساساً لهذا المزاد.

سادساً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

سابعاً: يقر الراسي عليه المزاد أنه أعلن العطاء معبئة نافية للتعالية.

تتبعياً: حكم مرسومي إدارة المزاد قبل للاشتقاق طبقاً للمادة ٢٧٧ مرفعات.

المستشار: رئيس المحكمة الكلية

العنجري لـ «الأبناء»: تجمع الاثنين في ساحة الإرادة وقفه احتجاج على نفرد الحكومة بوضع قانون جديد للانتخابات

وقال العنجري لـ «الأبناء» انه أن الاوان ان يكون هناك تطور سياسي وثقافي وتعليمي واقتصادي وتنظيمات وتيارات سياسية تسعى الى الاصلاحات السياسية والاقتصادية وتؤكد على الوحدة الوطنية. مبينا انه لا بد من العمل بدستور ديموقراطي برلماني وعدم رجوع عقارب الساعة والعمل بعقلية الخمسينيات. وأشار العنجري الى ان تجمع ساحة الارادة سيكون

أكد النائب عبدالرحمن العنجري ان تجمع «الشعب صاحب السيادة» الذي دعا له «نهج» يوم غد الاثنين هو وقفة احتجاج وصرخة عالية لإرادة الأمة برفضها نفرد السلطة التنفيذية (الحكومة) بقانون الدوائر الانتخابية، مشددا على ضرورة احترام ارادة ابناء الشعب الكويتي وعلى انه قانون الدوائر الانتخابية والتعديل عليه من صميم عمل السلطة التشريعية والمثلة ببيت الشعب مجلس الأمة.



عبدالرحمن العنجري

حضرها سلميا ويرقى الى المطالبات الشرعية التي كفلها الدستور الكويتي حفاظا على موروث ديموقراطي اكتسبه ابناء الشعب الكويتي منذ 50 عاما. مؤكداً ان هذا التجمع معارضة دستورية مستمدة من المادة 44 من الدستور، ولا لا ديموقراطية من دون حريات والتي يجب صيانتها وعدم المساس بها او مصادرتها على احد والتي كفلها الدستور للتجميع.

جلال آل رشيد: تجربة كتلة الأغلبية في مجلس 2012 كانت سيئة بشكل غير مسبق

موجودة داخل البرلمان الميبل ذاته، باعتبارهم اقلية تم عزلها بالكامل داخل البرلمان، كما تم تعقيب قوى مجتمعية مهمة ولها حقوق علينا جميعا، وهي القبائل الصغرى «نسيبا» التي لن تتمكن من الوصول الى البرلمان مستقبلا في ظل شكل التحالفات بين قوى الاغلبية الميبل السابقة، مما سيوصلنا الى طريق سياسي مسدود، «غيب» فيه قوى سياسية مع انها موجودة في البرلمان، مادامت الاقلية لا يسمح لها بالشاركة وابداء الرأي في شكل القوانين او حتى تقاضيها، كما لا يسمح لها بالشاركة في لجان المجلس، هذا فضلا عن غياب قوى مجتمعية غير موجودة اصلا في البرلمان الميبل او البرلمان المقبل مادامت آلية التصويت ثابتة.

ولن يتمكن المجتمع، بأقلياته الموجودة داخل البرلمان أو خارج، مع ان مجموع قواها هو أكثر بكثير مما يسمى بأغلبية مجلس 2012 الميبل، لن يتمكنوا من ممارسة حقهم في ابداء آرائهم السياسية والمشاركة في طبع قوانين بلدهم أو نيل حقهم في الرسمى، فالقوار ممنوع موجودين معهم في البرلمان الرسمى، ومادام الحوار ممنوعا فاجتماعات طبع القوانين التي يقراها البرلمان يجب ان تتم في اي مكان خارج البرلمان كالجواخير مثلا، منعا لاجراج الاغلبية واجبارها على محاوره شركائها في الوطن وهم باقي مكونات المجتمع الكويتي من قبائل صغيرة نسبيا، ومن طوائف اخرى، ومن طبقات اقتصادية اخرى.

تقليل عدد أصوات الناخبين للخالصة، هي ان برلمان 2012 تمثلت مشكلته الاساسية في ان من لا يجيد الحوار السياسي، او لا يريد الحوار اساسا، ولا يؤمن بالتعددية السياسية او بالسيطرة عليه، باعتبار ان الحوار في تحليلهم يقلل من درجة سيطرتهم على البرلمان وعلى مجمل الوضع السياسي في البلد، فهذا هو مبلغ علمهم السياسي، باعتبار ان الحوار سيؤدي عمليا الى تنازلهم عن نقطة بسيطة هنا واخرى هناك، فكان الحل الاسهل من وجهة نظرهم السياسية هو الاقصاء والحادية في الممارسة السياسية، ومادام الفكر الاحادي، والممارسة الاقتصادية، هما المحلمان البارزان لدى القوى التي شكلت تلك الاغلبية البرلمانية السابقة التي كانت موجودة في المجلس الميبل، ومادام ما نخس الحياة السياسية في الكويت في تلك الفترة العصبية التي تم فيها التعقيب لقوى سياسية مع انها كانت

والواقع هو ان النموذج السياسي - الذي قدمته كتلة الاغلبية في المجلس الميبل للمجتمع الكويتي بأكمله اثناء سيرتها الفعلية على مجمل الحياة السياسية في مجلس 2012 الميبل - كان نموذجا سياسيا احاديا فاشلا ابتعد عن الحوار والمشاركة السياسية روحا وممارسة وفكرا، فإشارك سائر قوى المجتمع السياسية والاجتماعية والطبقية والطائفية جميعا وبلا استثناء بعد أمرا هو من مصلحة من يقوم به، وبالذات الطرف المسيطر، ولكن الاغلبية في المجلس الميبل لم تمارسه من ناحية، وكانت تراه ضد مصالحها من ناحية أخرى، مما لعل على مدى أفقهم السياسي الذي نتمنى له ان يتسع مستقبلا.

لقد كان على تلك الاغلبية، كونها اقلية، ان تلاحظ أن هناك اقلية كانت موجودة وجودا فعليا داخل مجلس 2012 الميبل، وتاليا كان هناك مجموعات مجتمعية وصلت نواب اقلية مجلس 2012 الى المجلس، فكان واجبا على نواب تلك الاغلبية السابقة ان يقنعوا نواب اقلية مجلس 2012 بسائر تحركاتهم السياسية وقوانينهم التي اقروها في مجلس 2012 الميبل، فواجب الاستيعاب والاحتضان لسائر القوى المجتمعية كان واجبهم هم كأغلبية مسيطرة تريد ان تقدم نموذجا مطمئنا لـ «الجميع»، لذلك فقد ذهب مجلس 2012 الميبل، لكنه ترك تساؤلات كبيرة جدا علينا ككويتيين ان نحث عن اجابات عنها، فهل يعرف اولئك النواب، البرلمانيين الحاليين (اعني أعضاء برلمان 2009)، وبعض الأعضاء الميبله عضويتهم في برلمان 2012 الذين لا توجد صفة رسمية لهم اساسا، ومحاولتهم تسخير مجلس الوزراء واختيار اعضاءه بعد اعتداء على سلطات صاحب السمو الامير، وليس مجرد تدخل في عمل سلطة أخرى هي السلطة التنفيذية، بمعنى ان هذا التعدي السافر ليس تعديا على المادة الخمسين وحدها من الدستور التي تنص على الفصل بين السلطات مع تعاونها، وبالتالي فإن ذلك اعتداء على نصوص دستورية متعددة واجبة الاحترام، فالقروض والفوغافية في ممارسة العمل السياسي مرفوضتان رفضا باتا. نقول انه في الوقت الذي تطالب به كتلة الاغلبية وعموده الفقري قبل منافاتها لنصوصه المباشرة، فإن تلك الاغلبية، وهذا أمر مهم جدا من الناحية السياسية لا الدستورية هذه المرة، لم تقدم نموذجا سياسيا ناضجا يدل بشكل من الأشكال على وجود حيل سياسي ناضج وتجاوري لديها يجعلها في موقع سياسي يتيح لها مطالبا تنقيحيا للدستور بكل هذا الحجم.

وقال العنجري لـ «الأبناء» انه أن الاوان ان يكون هناك تطور سياسي وثقافي وتعليمي واقتصادي وتنظيمات وتيارات سياسية تسعى الى الاصلاحات السياسية والاقتصادية وتؤكد على الوحدة الوطنية. مبينا انه لا بد من العمل بدستور ديموقراطي برلماني وعدم رجوع عقارب الساعة والعمل بعقلية الخمسينيات. وأشار العنجري الى ان تجمع ساحة الارادة سيكون

من اجلها فلماذا يتم تهميشهم واهانتهم امام الشعب الكويتي والخليجي والعربي، فما ذنب اخواتنا الكويتيات اللواتي انجن اولادا لتقهرهن وتسلبوهن حقوقهن، متمنيا رفع الظلم عن المستحقين ليعيشوا بكرامة وشرف، ويدعوا للكويت واهلها بدل ان يدعوا عليها، فقد يكون عدم الاستقرار سببه ظلم فئة البدون.

ويعد ذلك تحدث الكاتب الصحافي سعد المعطش معربا عن استغرابه من رفض بعض من يدعي «المعارضة» حضور الندوة، موضعا ان هؤلاء يسعون من اجل التكتسب، وللاسف ما يحدث هو ان بعضهم يعارضون من يعارض مصالحهم، مؤكدا ان احرار هذا الجمع قد وقفوا مع المعارضة الحقيقية.

وأعاد المعطش الى الازهان معارضة الرجال في مجلس 1981 الذين وقفوا مواقف مشهودة وصعبة لم يفقهها الا الرجال، وشاء القدر ان يكون مطلق العصيمي الذي علا صوته في عملية تنقيح الدستور، وقال: ساقف لمصلحة الكويت وضد تنقيح الدستور.

وأضاف ان ما يسمى بـ «الحكومة الشعبية» ستختلف بين شخص وآخر، فقد عرفناها في الجمعيات التعاونية، حيث سيقربون ربعهم وينتدولون اصحاب الكفاءة باناس ليسوا باهل لإدارة هذه المرافق، فكيف تريد ان تأتي بحكومة شعبية وكلنا يعرف ان هناك وكلاء وزارة لا يستحقون ان يكونوا مديري ادارات؟

وبدوره قال المستشار زيد بن غيايم ان ما وصلنا اليه قد يكون بسبب بعض القضايا التي حركها من كنا نتعشم فيها خيرا وهم المعارضة، ولم تكن نتمنى ان نصل الى هذه الحالة وندعو للقلاء للتدخل فنحن نعيش في فوضى ونسال الله الستر، حيث بات يصدق على واقعنا ما قاله الله تعالى: «وترى الناس سكارى وما هم بسكارى».

من جهته، ذكر امين عام قوى 11-11 ناصر الشليمي ان الكثير من الناس تساءلوا عن سبب تغير موقفنا من المعارضة، ونحن نقول لهم ان التغيير ليس منا وانما من المعارضة، فقد تحركنا في السابق واصطدنا مع قوات الامن ونذكر جميعا اغلاق القوات الخاصة الشوارع لمنعنا من حضور الندوات يوم الاثنين.

وأما الاعلامي مبارك النجادة فتساءل: هل النائب يمثل الأمة بأسرها؟ وأجاب ان النائب اليوم لئاسف يمثل قبيلته وطائفته، فالمعارضة والاغلبية الموجودة حاليا وببركة الخطاب الذي يتبنونه حاليا اصبح النواب يعلمون انهم لا ينجحون الا في ظل اجواء معينة، فالطائفية والعنصرية هي بضاعة المجلس.

من جهته، قال ناصر النبهان انني باسم تجمع شباب الجهوراء اؤكد اننا متضررون ونطالب بسن قانون انتخابي عادل في التوزيعة الجغرافية، واستفتاء عام بخصوص الدوائر الانتخابية ونرفض التشكيك في المحكمة الدستورية وفي قراراتها لانها قرارات شعبية ونذعو الي اعتصام شعبي في منطقة الجهوراء في الـ 26 من الشهر الجاري.

وذكر الحامي محمد الفضلي اننا ما زلنا في جدل وصراع بخصوص تعديل الدوائر، ونسعى ليصال رسالة ياهمية توزيع عادل للنظام الانتخابي. واما عمر العنزي فقد قال ان المعارضة الوهمية تريد ان تضع البلد من اجل مصالح شخصية ومن اجل بشوت.

معاهد
المبرور الصحية
المكان الأفضل لتترك فيه
متابعك وتحافظ على صحتك
ولياقتك البدنية ورشاقة جسمك
في جو مضمع بالحوية والنشاط
وذلك طوال أيام الأسبوع
الخدمة الممتازة والنتيجة مضمونة
السالية - شارع حمد المبارك - مجمع المبرور
هاتف: ٢٥٧٤٩١٦٢/٣ - ٢٥٧٢٨٠١٠